

تقرير

السعودية بلا خطة عمل لاحتواء «الانتصار» في لبنان



مشكلة السعودية أنها حصرت علاقاتها مع الحريري من دون غيره (هيلم الموسوي)

العلاقات اللبنانية السعودية أن يقتنع بأن الرياض سلمت بفوز طهران في لبنان الذي دخل مرحلة تهدئة برعاية فرنسية وغطاء دولي.

تدل التجارب على أن انتصار فريق في لبنان لا يعني انتصاراً نهائياً، حتى لو بدا رجحان الكفة هذه المرة في الشكل أكثر ثباتاً من الانتصارات السابقة، بفعل تكاتف رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر مع حزب الله، وانضمام الرئيس سعد الحريري إلى التسوية الثانية.

ثمة مسلمات يتحدث بها أكثر من طرف سياسي حول المرحلة المقبلة: لم تنسحب الرياض من لبنان ولا استسلمت لإيران، لا يزال لبنان ساحة احتكاك مباشر أكثر من أي وقت مضى، لأن ما جرى في أزمة الحريري، وتحديداً بعد عودته إلى بيروت، لا يمكن السعودية بلعه ولا تجاوزه، هناك من يؤكد أن الرياض، رغم انشغالها في مواجهة تحديات داخلية، ليست في وارد التراجع، ولا يمكن تصور أنها والولايات المتحدة قد يغضبان النظر عن محاولة إيران تكريس دورها الرئيسي في لبنان كما في سوريا، لا سيما أنها تحاول من اليمن إلى العراق وعلاقتها مع روسيا وواشنطن استعادة حضورها كلاعب لا يقفز أحد فوق دوره في المنطقة.

لكن في الوقت نفسه لا تظهر السعودية، أو لا تفصح، كأنها تمتلك خطة واضحة لمواجهة ما أفرزته المتغيرات اللبنانية الداخلية الجديدة، علماً بأنها لا تملك كثيراً من الأدوات التي تمكنها من استعادة دورها الذي كانت تمارسه لتحقيق التوازن الإقليمي، سواء مع سوريا سابقاً أو مع إيران حالياً. وهي تعول على شريحتين أساسيتين، القوى المسيحية المعارضة لحزب الله وللعهد، والقاعدة السنوية التي لا تزال تملك عدداً من مفاتيحها أكثر مما تملكه عائلة الحريري. وهي وإن كانت قد سلمت أمر القاعدة الشعبية للحريري في السنوات الماضية، إلا أنها اليوم في طور استعادته، وإعادة تزخيم علاقاتها مع الشخصيات السنوية المعارضة، حتى ولو لم تتمكن من جمعها في إطار معارض واضح المعالم. أما في الجانب المسيحي المعارض، فكل القوى المنضوية تحت هذا العنوان واضحة وثابتة في معارضتها، لكنها أيضاً لا تملك الكثير من عدة المواجهة، وتتحكم في ما بينها خلفات شخصية وسياسية عدة. حتى إن سياسة العهد القاضية بتخطي أصواتهم الاعتراضية بالجملة، لم تنجح في توحيدهم.

ومشكلة السعودية وحلفائها أنها حصرت علاقاتها مع الحريري من دون غيره، وهما اليوم يدفعان ثمن هذا الاحتكار. ورغم أن الانتخابات يفترض أن تكون أبرز مفاتيح المرحلة الجديدة لكسر الانتصار الأخير، إلا أن السعودية لا تزال تحتاج إلى ورقة الحريري من أجل تحقيق التوازن، لأن مهلة الأشهر الفاصلة عن الانتخابات قد لا تكون كافية لجمع حلفائها في سلة واحدة، من دون، لمواجهة خصومها.

لا تملك الرياض كثيراً من الأدوات التي تمكنها من استعادة دورها

بسيطاً إلى الحد الذي يظهر كأن أزماتها انتهت، لا يمكن الكلام أيضاً عن أن الأوضاع استتبّت في لبنان، وأن الانتصار الذي حققه العهد في شدّ الكباش بينه وبين السعودية على خلفية استقالة الرئيس سعد الحريري كاسخ، واستطراداً، لا يمكن أي متابع

2003، لا يعني أن الحرب طويت وأن الصراع المسلح الداخلي أو الإقليمي بين اتجاهين قد انتهى. فالعراق لم يخرج بعد من حروبه المتفجرة منذ الثمانينيات مع إيران ومن ثم حرب الخليج الأولى في التسعينيات وصولاً إلى اليوم. ولا يمكن اعتبار انتهاء المعركة على داعش وبقاء الرئيس السوري بشار الأسد في منصبه، عودة سوريا إلى ما كانت عليه، أو أن إعادة الإعمار فيها ستكون عملية سهلة بفعل الدمار الهائل فيها، وأن التنظيمات المسلحة سلمت سلاحها إلى النظام الحالي، أو أن دول التحالف والمعارضة للنظام السوري انكفأت نهائياً وسلمت ببقاء الأسد، وتخلت عن دعم معارضيه، ولو أن هذا الدعم حامت حوله شكوك سياسية وعسكرية. الأمر نفسه ينسحب على العراق الذي لا يزال، كما لبنان، لا يخرج من أزمة أو حرب حتى يدخل في أخرى. وحتى الآن، لا تزال مشكلة الأكراد عالقة، وغير معلوم اتجاه دور تركيا من إيران وروسيا، وعلاقتها مع إسرائيل وموقف الأخيرة من تطورات سوريا والوضع الحدودي المشترك بينهما. يضاف إلى ذلك نهائية الدور الروسي في سوريا، بعد كلام الرئيس فلاديمير بوتين حول بقاء الجيش الروسي في سوريا ونموّ علاقته العسكرية والاقتصادية مع السعودية، فضلاً عن دور دول الخليج وإمكان تسليمها بدور إيراني فاعل، ما يجعل كل الوضعين السوري والعراقي معتلين من دون تصورات نهائية.

ولأن التعامل في هذين الملفين ليس

لا تزال محاولات احتواء «الانتصار» الذي حققه العهد مع حزب الله على السعودية، باستعادة الرئيس سعد الحريري إلى رئاسة الحكومة، خجولة. فالسعودية تظهر كأنها لا تملك مع حلفائها خطة عمل لقلب موازين القوى

هيام القصيفي

توحي مراجعة الواقع الإقليمي بأن المحصلة الرئيسية تصب في خانة نجاحين ساحقين؛ الأول الانتصار على تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، والثاني استتباب الوضع في سوريا والعراق، بما يصب في خانة الانتصار الإيراني في البلدين والروسي والایراني في سوريا، في حين يتراجع الدور التركي والسعودي في تحقيق نجاحات توازن هذين الانتصارين، كما هي حال واشنطن التي تظهر اليوم كأنها تركت منطقة الشرق الأوسط تتخبط في حروبها، مضيفة إليها قضية جديدة عبر قرارها نقل سفارتها إلى القدس.

لكن هذا المشهد الإقليمي، بعد ست سنوات تقريباً على حرب سوريا، و14 عاماً على حروب العراق الأخيرة بعد الدخول الأميركي الثاني عام

الذي حاول وزير الدفاع يعقوب الضراف نفيه خلال جلسة مجلس الوزراء الأخيرة في معرض تبريره لغياب توقيع وزير المال عن مرسوم الأقدمية.

وفيما تزداد البلبلية داخل الجيش، علمت «الخبير» أن اللقاء الذي جمع عون بإبراهيم، ولقاء إبراهيم مع وزير الخارجية جبران باسيل لم يصب إلى نتيجة. على خط مواز، يتواصل أبوفاور مع بزي والحريري بهدف إيجاد مخرج للأزمة، ينضمّن توقيع وزير المال على المرسوم، مقابل إصدار مرسوم جديد يمنح أقدمية لضباط دورة 1995، وهو الطرح نفسه الذي ناقشه رئيس الأركان اللواء حاتم سلاك في قيادة الجيش خلال اليومين الماضيين، لكن من دون أن تظهر نتائج عملية. كذلك علمت «الخبير» أن حزب الله، عبر صفا، أجرى اتصالات بالأطراف المعنية بالأزمة. ومع أن حزب الله ضمناً يلتزم موقف بزي لناحية رفض المرسوم شكلاً ومضموناً، إلا أنه يحاول أداء دور تهدوي لمنع الأزمة من التحول إلى أزمة سياسية، حفاظاً على الاستقرار السياسي الحالي وعلى وحدة المؤسسة العسكرية.

هجوم قواتي على التيار

من جهة ثانية، يستمر السجال بين حزب القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر. إذ ردّ رئيس جهاز التواصل في القوات شارل جتور، أمس، بعنف على كلام الوزير السابق الياس بوضعب حول خروج القوات عن الإجماع في قضية «استقالة» الحريري القسرية، علماً بأنه أكد أن التفاهم قائم بين التيار والقوات و«العتب على قد المحبة». وقال جتور إن «المشكلة مع بوضعب تكمن في اعتقاده هو ومن يمثل بأن وجهة نظره هي الصحيحة، وكل من يخالفها يكون على خطأ، وبالتالي المشكلة الفعلية هي مع هذا الفكر الإلغائي لآخر، فيتحدث مثلاً عن إجماع وطني وهو الإجماع نفسه الذي كان يتحدث عنه النظام السوري إبان احتلاله للبنان». وسأل «عن أي إجماع يتحدث الوزير بوضعب؟ أربعة بيانات صدرت منذ استقالة الرئيس الحريري: بيان الحكومة وبيان الجامعة العربية وبيان مجموعة الدعم وبيان مجلس الأمن، وهذا الإجماع الذي يتحدث عنه كان يقول إن الاستقالة لم تحصل، فإذا لم تحصل وأدت إلى ما أدت إليه، فكيف لو حصلت إذا؟ إجماع بعثي». وختم: «ليقل لنا الوزير بوضعب، هل المطلوب من القوات أن تصفق وتؤيد على العميان السياسي الباسيلية لتكون في صلب الإجماع الذي يتحدث عنه؟ فهذا لن يحدث حتى في الأحلام، وهو يعرف ذلك، ومن ثم أثبتت مفاعيل استقالة الحريري أن القوات كانت على حق، ومعظم القوى الأخرى كانت تجهد لطمس الحقائق».

ميلاد مجيد وعام سعيد

بنك عوده

